

جامعة حسيبة بن بوعلي — الشلف  
كلية الحقوق والعلوم السياسية  
تنظم الملتقى الدولي حول:  
"التطور التشريعي لأحكام الأسرة في الدول العربية – بين الثابت والمتغير"  
يومي: 25 – 26 نوفمبر 2015

عنوان المداخلة

"الضمانات القانونية لإنجاح الفحص الطبي قبل الزواج في الدول العربية"

من إعداد الدكتورة: كسال سامية (زايدة) من جامعة مولود معمري – تيزي وزو

مقدمة:

الفحص الطبي قبل الزواج، مسألة شرعية، صحية، اجتماعية، وأصبحت حاليا مسألة قانونية، حيث كرسته غالبية القوانين الحديثة، نظرا لأهميته في تجنب انتشار الأمراض المعدية والوراثية. إن الهدف الأساسي من الزواج هو بناء أسرة سعيدة متكاملة، ومستقرة، تؤدي كامل وظائفها بنجاح، غير أن التوافق الروحي يمكن أن لا يتحقق أو لا يكتمل في غياب التوافق الجسدي (الصحي). فالزواج الصحي هو "حالة من التوافق والانسجام بين الزوجين من النواحي الصحية والنفسية والجنسية والاجتماعية والشرعية بهدف تكوين أسرة سليمة، وإنجاب أبناء أصحاء وسعداء"<sup>(1)</sup>. يعرف الفحص الطبي قبل الزواج بأنه: "تقديم استشارات طبية إجبارية أو اختيارية للمخاطبين المقبلين على الزواج تستند إلى فحوصات مخبرية أو سريرية تجرى لهم قبل عقد القران"<sup>(2)</sup>. إن مشروعية الفحص الطبي قبل الزواج اقتضته حماية مصلحة الزوجين بصفة خاصة وحماية مصلحة الأسرة والمجتمع بصفة عامة، لما له من فوائد عديدة لمنع انتشار الأمراض الوراثية والأمراض الجنسية المعدية والأوبئة والتخلف العقلي والتخفيف من حدة التشوهات الخلقية والإعاقة وغيرها... تشكل الأمراض الوراثية والتشوهات الخلقية نسبة عالية من أمراض المواليد الجدد في الوطن العربي، غير أنه يصعب معرفة وحصر هذه الأمراض المنتشرة، وذلك ناتج لغياب سجل وطني للإحصاء، كما أن نسبة انتشارها يختلف من دولة إلى أخرى، ولكن المعروف أن المجتمعات العربية بشكل عام من المجتمعات التي يشيع فيها زواج الأقارب وهذا ما يعرضها لحد كبير إلى ظهور العديد من الأمراض الوراثية.

إن الإحصائيات، التي توصلنا إلى الحصول عليها، المقدّمة عن هذه الأمراض الوراثية والمنتقلة جنسيا، تشير القلق، وتندق ناقوس الخطر، لذلك الاحتياط واجب لتفادي جيل جديد مشوّه بالأمراض الخطيرة، ونذكر من بينها:

- من الأمراض الوراثية المعروفة في المجتمع العربي مرض "الثلاسيميا"، حيث أثبتت الإحصائيات أن 2 بالمائة من سكان الدول المغاربية تعاني من هذا المرض، الذي يسمّى "مرض فقر الدم حوض البحر الأبيض المتوسط"، وفي الجزائر أحصيت حوالي 1000 حالة إصابة بالثلاسيميا، وتكاليف علاج هذا المرض عالية جدا لأنه يستوجب نقل الدم شهريا ولمدى الحياة، وغالبا ما يؤدي إلى وفاة الشخص خلال العشرية الثانية من حياته<sup>(3)</sup>.
- كما كشفت الجمعية الوطنية للوقاية ومحاربة "السيدا" تدعى "تضامن ايدز" عن وجود 10 آلاف إصابة بالسيدا بالجزائر سنة 2014<sup>(4)</sup>.
- كما يوجد في الجزائر أكثر من 25 ألف مصاب بمرض التريزوميا 21 أو ما يسمى بالعامية "المنغولين" أي بمعدل 6 آلاف حالة جديدة كل سنة، والعالم العربي يضم 8 ملايين مصاب بهذا المرض وهي إعاقة ذهنية وتشوهات خلقية<sup>(5)</sup>.
- كما أن مرض السكري من الأمراض الوراثية المنتشرة بشكل خطير في الدول العربية، وتحتل الجزائر الرتبة 70 عالميا في عدد الإصابات ونسبة 8.5 بالمائة من عدد السكان المصابين ، وبمعدل 15 ألف إصابة جديدة سنويا. والظاهر أن الدول العربية تحتل المراتب الأولى من حيث الترتيب العالمي لانتشار هذا المرض<sup>(6)</sup>.
- كما أثبتت الدراسات أن أهم الأمراض التي يصيبها الأطفال ناتجة عن زواج الأقارب، وهي ظاهرة معروفة في المجتمع الجزائري، تستند إلى عوامل عرقية ودينية، حيث كشفت الدراسة التي أجرتها الهيئة الوطنية لترقية الصحة وتطوير البحث في الجزائر (فورام) شملت 12 ولاية من بين 48 ولاية، أن واحد من أربع (1/4) رجال متزوج من قريبته<sup>(7)</sup>.

نظرا لهذه الإحصائيات المرعبة التي تبين انتشار الأمراض الوراثية والأمراض المنتقلة جنسيا والأمراض المعدية، تدخلت الحكومات العربية لوضع قوانين تلزم الفحص الطبي قبل الزواج، غير أن نقص الوعي الثقافي والاجتماعي والصحي في المجتمع العربي حال دون نجاح هذه التدابير الصحية والوقائية، لذلك نتساءل:

**ما هي الضمانات القانونية لإنجاح الفحص الطبي قبل الزواج في الدول العربية؟**

للإجابة على هذه الإشكالية، نتعرض أولاً إلى التعريف بالفحص الطبي قبل الزواج، وأهدافه (المبحث الأول)، ثم بيان معوقاته والتدابير القانونية والعملية اللازمة اتخاذها في سبيل إنجاحه (المبحث الثاني)

## المبحث الأول

### مفهوم الفحص الطبي قبل الزواج

يعتبر الفحص الطبي قبل الزواج من التدابير الوقائية التي تحدّ من انتشار الأمراض الوراثية والمعدية، والتي يعتبر فيها الزواج أسرع طريقة وأسهلها لانتقال هذه الأمراض لأحد الزوجين أو لأطفالهما، ونتيجة لذلك تبنت غالبية الدول العربية هذا الإجراء الوقائي.

نصت غالبية دول العالم العربي – تونس، المغرب، الكويت، العراق، سوريا، لبنان، البحرين، المملكة العربية السعودية، قطر، الإمارات العربية المتحدة، الأردن، وغيرها... – على الفحص الطبي قبل الزواج، على سبيل الإلزام أو على سبيل الاختيار، وقد انتهجت الجزائر نهج هذه الدول ونهج القانون الفرنسي في ذلك.

لم تنظم هذه الدول أحكام الفحص الطبي قبل الزواج، إلا بعد دراسة وافية لكل ما يتعلق بهذا الفحص، وعلى وجه الخصوص تحديد أهدافه وفوائده المنتظرة منه، وعلى الرغم من وجود بعض السلبيات والمشاكل العملية التي تصاحب عملية الفحص الطبي قبل الزواج، إلا أن الواقع أثبت أن إيجابياته تطغى على سلبياته، مما شجع هذه الدول لإصدار نصوص قانونية خاصة تلزم أو تحث الشباب للجوء إلى الفحص الطبي قبل الزواج.

فماذا يقصد بالفحص الطبي قبل الزواج (المطلب الأول)، ما هي فوائده وأهدافه (المطلب الثاني).

## المطلب الأول

### تعريف الفحص الطبي قبل الزواج

يتطلب تعريف الفحص الطبي قبل الزواج التعرض أولاً إلى تعريفه الاصطلاحي (الفرع الأول) ثم تعريفه الفقهي (الفرع الثاني).

### الفرع الأول: التعريف الاصطلاحي

يعرف الفحص الطبي قبل الزواج اصطلاحاً بأنه: " تقديم استشارات طبية إجبارية أو اختيارية للخاطبين المقبلين على الزواج تستند إلى فحوصات مخبرية أو سريرية تجرى لهم قبل عقد القران"<sup>(8)</sup>  
فمصطلح الفحص الطبي يرد على مدلولين هما:

**النوع الأول:** فحص عيادي ظاهري شامل، لا يتعدى بعض الفحوصات الضرورية المعتادة من قياس الضغط ودقات القلب ومعاينة الحالة الظاهرة لجسم المعني، على أكثرها لا تتجاوز بعض التحاليل لفصيلة الدم والتصوير بالأشعة<sup>(9)</sup>.

وهذا هو المطلوب في القانون الجزائري، وفي القوانين العربية التي تلزم الطبيب القيام بالفحص العيادي الشامل للمعني بالفحص، والاطلاع على نتائج تحليل فصيلة الدم (ABO + rhésus)<sup>(10)</sup>

**النوع الثاني:** فحص جيني وراثي يتجاوز الفحص الخارجي ليقف على أسرار الشريط الوراثي الذي يحدّد هوية الشخص التي تميزه على سائر الخلق وهوية أصله الذي ينحدر منه. وبالحصول على المعلومات الوراثية للجينات الحاملة لها يمكن معرفة سلامتها أو إصابتها بخلل وراثي<sup>(11)</sup>. غير أنه يصعب أن يشمل الفحص الجيني جميع الأمراض التي تحملها الجينات نظراً لكثرتها، فهي تتجاوز 8 آلاف جين وراثي.

### الفرع الثاني: التعريف الفقهي

قدّم الفقه تعاريف متباينة حول الفحص الطبي قبل الزواج نذكر أهمها فيما يلي:

**التعريف الفقهي الأول:** يعرف جانب من الفقه<sup>(12)</sup> الفحص الطبي قبل الزواج بأنه: "ما يجري للخاطبين المقبلين على الزواج من تحاليل مخبرية أو صور شعاعية أو كشف سريري أو غيرها من أنواع المعاينات التي يقوم بها ذوو الاختصاص في الميدان الطبي، بهدف تقديم المشورة الطبية لهما، وتبصيرهما بأوضاعهما الصحية والجسمية لاتخاذ القرارات المتعلقة بالزواج ونتائجه".

**التعريف الفقهي الثاني:** يُعرّفه جانب آخر من الفقه<sup>(13)</sup> بأنه: "عبارة عن فحوصات مخبرية أو سريرية تجري لكل من الذكر والأنثى العازمين على الزواج ويتم إجراؤها قبل عقد القران لاكتشاف أي موانع صحية تحول دون الزواج، وحتى لمعرفة إمكانية الإنجاب من عدمه بحيث يكون كلا الخاطبين عالماً بما هو مقبل عليه ومقتنعاً به تماماً".

**التعريف الفقهي الثالث:** قدّم هذا الجانب الفقهي<sup>(14)</sup> تعريفاً أجمع أو أشمل للفحص الطبي قبل الزواج، حيث يرى بأنه: "عبارة عن فحص المقبلين على الزواج قبل القران في مراكز محدّدة لهذه الغاية للكشف عن احتمالية حملهما لأمراض وراثية أو معدية أو مضرّة يترتب عليها - الأمراض - عدم استقرار الحياة الزوجية وتقديم المشورة المناسبة لحالتيهما".

**التعريف الفقهي الرابع:** يعرف البعض<sup>(15)</sup> الفحص الطبي قبل الزواج بأنه: "إجراء فحص للمقبلين على الزواج لمعرفة وجود الإصابة لصفة بعض أمراض الدم الوراثية (فقر الدم المنجلي والثلاسيميا) وبعض الأمراض المعدية (السيدا أو نقص المناعة المكتسبة "الايدز" والالتهاب الكبدي والفيروس سي ب / ج) والأمراض الجنسية المتنقلة (MST) *maladies sexuellement transmissible* وذلك بغرض إعطاء المشورة الطبية حول احتمالية انتقال تلك الأمراض للطرف الآخر بعد الزواج، أو الأبناء في المستقبل، وإعطاء الخيارات والبدائل أمام الخطيبين من أجل مساعدتهما على التخطيط لأسرة سليمة صحياً".

مهما اختلفت التعاريف المقدمة للفحص الطبي قبل الزواج، إلا أنها متفقة على أنها فحوصات طبية يقوم بها الخاطبين المقبلين على الزواج، قصد الحصول على شهادة طبية تبين خضوعهما للفحص الطبي، العيادي الشامل أو الفحص الجيني، للتعرف على حالتهما الصحية ومدى حملهما للأمراض الوراثية والمعدية والمنتقلة جنسياً، بهدف إعطاء المشورة والخيار للشريكين المقبلين على الزواج للتخطيط لمستقبل زواج صحي.

لقد تبنت الحكومات العربية الفحص الطبي قبل الزواج من أجل تفادي انتقال الأمراض الوراثية والمعدية، نظرا لانتشارها في الوطن العربي، مثلما سبق الذكر، ونتيجة لذلك تركز الفحوصات على الكشف عن بعض الأمراض المعروفة في المنطقة وأهمها:

- الكشف عن أمراض الدم الوراثية: (فقر الدم المنجلي - الثلاسيميا أو ما يسمى فقر دم البحر المتوسط)
- الكشف عن الأمراض المكتسبة المتنقلة بالزواج: (التهاب الكبد الفيروسي B/C . فيروس نقص المناعة "السيدا أو "الايدز" - التيكسوبلاسما - مرض الزهري...)
- الكشف عن أمراض الجهاز العصبي
- الكشف عن الأمراض المتعلقة بالكروموزومات (الصبغيات) (مرض متلازم داون "المنغولي")
- الكشف عن الأمراض الأخرى (السكري - الربو - ارتفاع ضغط الدم...)

### المطلب الثاني

#### أهمية الفحص الطبي قبل الزواج

يظهر أهمية الفحص الطبي قبل الزواج من خلال الفوائد التي يحققها للأسرة وللمجتمع (الفرع الأول) ومن خلال كذلك الأهداف التي يحققها (الفرع الثاني) غير أنه في الواقع هناك صعوبات ومشاكل عملية تواجه عملية الفحص الطبي قبل الزواج، لكنها صعوبات يمكن تجاوزها (الفرع الثالث)

#### الفرع الأول: فوائد الفحص الطبي قبل الزواج

يفيد الفحص الطبي قبل الزواج في التقليل من نسبة المعاقين والمشوهين في المجتمع، وضمان إنجاب أطفال أصحاء عقليا وجسديا.

هذا بالإضافة إلى حماية الحياة الزوجية من بعض المشاكل الصحية التي قد تكون سببا من أسباب التفرقة بين الزوجين، أو سببا لانتقال بعض الأمراض الوراثية، التي يحملها أحد الزوجين، إلى الأبناء أو إلى أحد الزوجين<sup>(16)</sup>. كما تكشف الفحوصات الطبية قبل الزواج عن زمرة الدم عند الحاطبين لمعرفة إمكانية حصول الحمل سليما وكذلك عدم تضرر صحة المرأة أثناء الحمل والولادة.

كما يهدف الفحص الطبي إلى التحقق من قدرة كل من الحاطبين على ممارسة علاقة جنسية سليمة والتأكد من خلوهما من عيوب عضوية أو فيزيولوجية تحول دون تحقيق الرغبات الجنسية المشروعة لكل من الزوجين<sup>(17)</sup> إن الكثير من الأمراض الوراثية لا يوجد لها علاج أو يصعب علاجها أو تعالج بتكلفة عالية، وقد يترتب على العلاج تناول الدواء طوال الحياة أو التغذية الخاصة أو نقل الدم بصفة منتظمة، أو زرع الأعضاء، في حين أن الفحص الطبي قبل الزواج يشكل وسيلة ملائمة للوقاية من الأمراض الوراثية، وحماية المجتمع منها، زيادة إلى تفادي النفقات الباهضة لمعالجتها، فكما يقال "درهم وقاية خير من قنطار علاج".

إضافة إلى ما سبق، يهدف الفحص الطبي قبل الزواج إلى حماية الصحة العامة من الحالات المرضية الخطيرة والمعدية، فيلتزم الطبيب بإبلاغ الجهات المختصة عن هذه الحالات الخطيرة، كالأضرار المعدية أو الأوبئة التي تهدد الصحة العامة، وإلا سلطت عليه عقوبات إدارية وجزائية<sup>(18)</sup>.

### الفرع الثاني: أهداف الفحص الطبي قبل الزواج

تسعى الحكومات العربية من خلال إجراء الفحص الطبي قبل الزواج إلى تحقيق الأهداف التالية:

- إيجاد جيل جديد خال من الأمراض الوراثية.
- الحد من انتشار الأمراض المعدية والوراثية.
- التقليل من الأعباء المالية الناتجة عن علاج المصابين بالأمراض الوراثية والمعدية.
- تقليل الضغط على المستشفيات والازدحام.
- تقليل الضغط على بنوك الدم.
- اختيار الزوج المناسب الذي لا يحمل أمراضاً أو الذي لا يحمل نفس المرض الذي أصابه الزوج الأول.
- تجنب المشاكل الاجتماعية والنفسية الناتجة عن المرض أو نقل المرض إلى الأطفال أو الزوج الآخر.
- رفع الحرج الذي لدى البعض في طلب الفحص الطبي<sup>(19)</sup>.
- التقليل من عدد القضايا المعروضة على القضاء للمطالبة بالفرقة الزوجية نتيجة وجود عيب أو مرض في الزوج الآخر، يحول دون تحقيق الهدف من الزواج.

### الفرع الثالث: المشاكل العملية للفحص الطبي قبل الزواج

سبق القول إن للفحص الطبي قبل الزواج فوائد وأهداف كثيرة يحققها، لكن مقابل ذلك، فإن هناك اعتراضات على هذا الفحص، فهناك من يرى فيه مساوئ وسلبيات أهمها:

- 1 - يترتب على الفحص الطبي قبل الزواج عدم القدرة في التحكم في سرية نتائج الفحوصات، فيتم تسريب هذه الأسرار ويؤدي إلى أضرار جسيمة لأصحابها، لاسيما المرأة، فقد يعزف عنها الخطاب إذا علموا أن زواجها لم يتم بسبب المرض، بغض النظر عن نوعه.
- 2 - قد يؤدي الفحص الطبي قبل الزواج إلى إفشاء أسرار شخصية، قد تعتبرها بعض العائلات وسمعة عار ويؤثر على زواج باقي أفراد العائلة، وقد ينشر أسرار المرض الطرف الآخر السليم إذا أخبر بها فيترب على ذلك مشاكل وصعوبات كثيرة.

- فمن سلبيات الفحص الطبي قبل الزواج، حالة اكتشاف مرض معين في أحد المخطوبين، وإفشاء سر مرضه من قبل الطبيب أو مساعديه، أو حتى من قبل العاملين في مخابر التحاليل الطبية، كما يمكن للزوج الآخر وأسرته نشر سر مرضه، فهذا خطر يهدد الحياة الخاصة للزوج المريض، ويسبب له الكآبة واليأس والإحباط الاجتماعي والأمراض النفسية الأخرى، خاصة إذا أدى ذلك إلى حرمانه من فرصة الارتباط بزواج، وعزوف الناس عن التقدم للزواج بها (بالنسبة للمخطوبة).

والحقيقة إن إفشاء الأسرار الطبية يعد من أبرز صور التعدي على حرمة الحياة الخاصة للزوج المريض، لذلك تلزم مدونة أخلاقيات مهنة الطب، الطبيب الاحتفاظ بالسر المهني<sup>(20)</sup>، كما ينص قانون حماية الصحة وترقيتها على كتمان السر المهني<sup>(21)</sup> ويجرم قانون العقوبات الأفعال الموصوفة بانتهاك الحياة الخاصة والعائلية عن طريق إفشاء الأسرار<sup>(22)</sup>.

3 - قد يؤدي الفحص الطبي قبل الزواج إلى الإحباط الاجتماعي، وقد يجعل حياة بعض الناس قلقاً مكتئبة وبائسة، إذا ما تم إخبار الشخص بأنه سيصاب هو أو ذريته بمرض عضال لا شفاء منه من الناحية الطبية، فهذا يسبب أضراراً نفسية واجتماعية.

4 - قد يحرم البعض من فرصة الارتباط بزواج نتيجة فحوصات قد لا تكون أكيدة. فنتائج التحاليل الطبية تبقى احتمالية في العديد من الأمراض وهي ليست دليلاً صادقا لاكتشاف الأمراض المستقبلية، فهي ليست جازمة بل مجرد اجتهادات قد تصيب وقد تخطئ، وليست مبنية على اليقين.

5 - إيهام الناس بأن زواج الأقارب هو السبب المباشر لهذه الأمراض المنتشرة في مجتمعاتنا وهو أمر غير صحيح إطلاقاً، فليست كل الأمراض الوراثية سببها زواج الأقارب، وليس كل زواج الأقارب يؤدي حتماً إلى إنجاب أطفال مشوهين أو معوقين، بل يكون الخطر موجوداً إذا كانت هناك أمراض وراثية تناقلتها العائلة.

6 - لا يمكن للفحص الطبي قبل الزواج الكشف عن جميع الأمراض، بل يجب التحري عن كل طفل أو بالغ في العائلة لديه مرض يشبهه أو يكون خلقياً أو وراثياً<sup>(23)</sup>.

7 - قد يكون الاعتقاد الديني والثقافي والاجتماعي عائقاً أمام تحقيق الهدف من الفحص الطبي قبل الزواج، فقد يعتقد بعض الأشخاص بأن المرض قضاء وقدر، وقد أدى هذا الاعتقاد الخاطئ بعدم الاهتمام بنتيجة الفحص الطبي حتى لو ظهرت احتمالات عالية لنسل مشوه خلقياً، ويمكن الرد على ذلك ببيان أن القضاء والقدر أمران ربانيان، وكل شيء في الكون يجري بمشيئة الله. عز وجل. ولكن مع الإيمان بالقضاء والقدر أمرنا الله سبحانه وتعالى بالأخذ بالأسباب " فإذا أراد أحد الناس الزواج من امرأة فلا بد من أن يأخذ بالأسباب الكفيلة بمنع المرض، وذلك على الأقل بأن يكون خالياً من الأمراض التي تؤدي إلى إحداث سلبيات في العلاقة الزوجية فيما بعد، وأن تكون المرأة المخطوبة خالية من العيوب من مثل هذه الأمراض أيضاً"<sup>(24)</sup>. فكذلك لو خير الإنسان بين زواج يترتب عليه أمراض وإعاقات وزواج آخر سليم، أليس من الواجب عليه أن يختار الزواج السليم؟ فكذلك الفحص الطبي قبل الزواج.

على الرغم من وجود بعض السلبيات في الفحص الطبي قبل الزواج، إلا أن الإيجابيات قد طغت عليه، لذلك اتجه الرأي الفقهي والطبي إلى ضرورة إجراء الفحص الطبي قبل الزواج، كما كرّسته غالبية القوانين الحديثة.

## المبحث الثاني التكريس القانوني للفحص الطبي قبل الزواج

نظرا للإحصائيات المرعبة التي تكشف عن ارتفاع نسبة الأمراض الوراثية داخل المجتمع الجزائري، ونظرا لحجم القضايا المطروحة أمام القضاء والتي تتعلق بطلب انحلال الرابطة الزوجية بسبب العيوب أو الأمراض التي تحول دون تحقيق الهدف من الزواج، ونظرا كذلك لانتشار أطفال معاقين ومشوهين خلقيا نتيجة انتقال المرض بالزواج إلى الذرية، ونظرا كذلك للتقاليد والعادات المعروفة في المجتمع الجزائري الذي يفضل زواج الأقارب، رغم ما يسببه من انتشار بعض الأمراض الوراثية، كان لزاما على المشرع الجزائري أن يتدخل بتدابير وقائية للحد من هذه الظاهرة، وهذا ما تجسد عند إصدار الأمر رقم 02/05 المؤرخ في 27 فيفري 2005 المعدل والمتمم لقانون الأسرة رقم 11/84<sup>(25)</sup>، حيث أضاف المادة 7 مكرر التي تنص على إلزامية تقديم وثيقة طبية تثبت قيام المخطوبين بالفحص الطبي، استكمالا لملف عقد الزواج، وسوف نظهر، بعد قراءتنا لهذه المادة والنص التنظيمي المرفق لها، موقف المشرع الجزائري من الفحص الطبي قبل الزواج (المطلب الأول) والضمانات القانونية اللازمة لإنجاح الفحص الطبي قبل الزواج (المطلب الثاني).

### المطلب الأول

#### موقف القانون الجزائري من الفحص الطبي قبل الزواج

تطبيقا لنص المادة 7 مكرر من قانون الأسرة الجزائري (الفرع الأول)، والمرسوم التنفيذي رقم 154-06 المؤرخ في 11 ماي 2006 (الفرع الثاني) ونموذج شهادة طبية ما قبل الزواج (الفرع الثالث) يمكن تحديد موقف القانون الجزائري من الفحص الطبي قبل الزواج.

#### الفرع الأول: مضمون المادة 7 مكرر من قانون الأسرة الجزائري

نظرا لاعتبار الزواج أسهل طريقة لانتقال الأمراض الوراثية والمعدية، اشترط المشرع الجزائري على المخطوبين المقبلين على الزواج إجراء الفحوصات الطبية وإثباتها في وثيقة طبية، قبل إبرام عقد القران، حيث نصت المادة 7 مكرر من قانون الأسرة الجزائري على ما يلي: "يجب على طالبي الزواج أن يقدموا وثيقة طبية، لا يزيد تاريخها عن ثلاثة (3) أشهر تثبت خلوهما من أي مرض أو أي عامل قد يشكل خطرا يتعارض مع الزواج. يتعين على الموثق أو ضابط الحالة المدنية، أن يتأكد قبل تحرير عقد الزواج من خضوع الطرفين للفحوصات الطبية، ومن علمهما بما قد تكشف عنه من أمراض أو عوامل قد تشكل خطرا يتعارض مع الزواج، ويؤشر بذلك في عقد الزواج.

تحدد شروط وكيفيات تطبيق هذه المادة عن طريق التنظيم"



يتضح من النص السابق الذكر ما يلي:

– يشترط على الخاطب والمخطوبة، قبل إبرام عقد الزواج بثلاثة أشهر على الأكثر، التقدم أمام طبيب عام أو طبيب مختص لإجراء فحوصات طبية.

– يثبت الطبيب هذا الإجراء بتقديم وثيقة طبية وفقا للنموذج المذكور في المرسوم التنفيذي رقم 06 - 154

– يلتزم الموثق أو ضابط الحالة المدنية قبل تحرير عقد الزواج بالتأكد من خضوع المخطوبين للفحوصات الطبية، التي تثبت بوثيقة طبية، وهذا ما أكدته أيضا المادة 6 من المرسوم التنفيذي رقم 06 - 154. غير أن هذا الالتزام يتوقف على مجرد الكشف عن وجود الوثيقة الطبية السالفة الذكر لا أكثر، بمعنى أنه لا يجوز للموثق أو ضابط الحالة المدنية رفض إبرام عقد الزواج لأسباب طبية خلافا لإرادة الزوجين. وفقا للمادة 7 من المرسوم التنفيذي رقم 06-154.

- يتأكد الموثق أو ضابط الحالة المدنية من علم المخطوبين بنتائج الفحوصات الطبية، وإذا كانت النتائج سلبية، يتأكد من علمهما بالمخاطر التي قد تسببها الأمراض الوراثية والمعدية بالنسبة لصحة الزوجين والأبناء الذين سينجبونهم، ويؤشر بذلك في عقد الزواج.

وتجدر الإشارة إلى أن القانون الأساسي العام للوظيفة العمومية تلزم الموظف بالالتزام بالسرية المهنية، وتمنع عليه أن يكشف محتوى أية وثيقة مجوزته أو أي حدث أو خبر علم به أو اطلع عليه بمناسبة ممارسته مهامه، وبالتالي يقع على الموثق وضابط الحالة المدنية الالتزام بالسرية المهنية واحترام الحياة الخاصة للمخطوبين المعنيين بالفحص الطبي قبل الزواج<sup>(26)</sup>.

### الفرع الثاني: مضمون المرسوم التنفيذي رقم 06-154

يهدف المرسوم التنفيذي رقم 06 - 154 المؤرخ في 11 ماي 2006 إلى تحديد شروط وكيفيات تطبيق أحكام المادة 7 مكرر من قانون الأسرة.

أكدت المادة 2 من هذا المرسوم التنفيذي ضرورة إجراء الفحص الطبي قبل الزواج، الذي يثبت بشهادة طبية نموذجية، يعدها الطبيب وفقا للنموذج المنصوص عليه في هذا المرسوم.

يقوم الطبيب بإجراء فحصا عياديا شاملا، وتحليل فصيلة الدم (ABO + rhésus)، كما يصرح بأنه أعلم المعني بالأمر بنتائج الفحوصات الطبية التي خضع لها، وبكل ما من شأنه أن يقي أو يقلل الخطر الذي يلحق به أو بزوجه أو بذريته. ضف إلى ذلك يعلم المخطوبين بمخاطر العدوى من بعض الأمراض.

كما يلتزم الطبيب بتقديم المشورة الطبية، ولفت انتباه المخطوبة إلى مخاطر مرض الحميراء (Rubéole) الذي يمكن أن تتعرض له أثناء فترة الحمل، ويبين عوامل الخطر بالنسبة لبعض الأمراض.

وتجدر الإشارة إلى أنه لا يمكن للطبيب رفض تقديم الشهادة الطبية إذا كانت الفحوصات سلبية، بل يتوقف التزامه بتبليغ المعني بالأمر بملاحظات ونتائج الفحوصات التي تم إجراؤها، وفقا للمادة 5 من هذا المرسوم التنفيذي، وهذا على خلاف المشرع التونسي الذي نص في الفصل الثالث من القانون عدد 46 المؤرخ في 3 نوفمبر 1964

المتعلق بالشهادة الطبية السابقة للزواج على أنه يجوز للطبيب أن يرفض تسليم الشهادة الطبية للزوج المريض، إلى أن يزول خطر العدوى منه أو تصبح حالته الصحية غير مضرّة لذريته<sup>(27)</sup>.

يمكن للطبيب أن يسأل الزوج المعني عن السوابق الوراثية والعائلية قصد الكشف عن بعض العيوب أو القابلية للإصابة ببعض الأمراض الوراثية، ففي هذه الحالة يمكن للطبيب أن يقترح للمعني بالأمر إجراء فحوصات للكشف عن هذه الأمراض الوراثية، كما يجب عليه أن يحذره من خطر العدوى منها، وسهولة انتقالها إلى الزوج الآخر وإلى الذرية خاصة.

### الفرع الثالث: نموذج الفحص الطبي قبل الزواج

يتضح من المرسوم التنفيذي رقم 06 - 154 أن الفحص الطبي قبل الزواج لا يسلم وفقاً لوثيقة طبية عادية بل يسلمه الطبيب وفقاً لنموذج خاص يدعى "شهادة طبية ما قبل الزواج"، وهي عبارة عن استمارة يملؤها الطبيب تتضمن ما يلي:

- . الاسم الشخصي للطبيب ولقبه وتخصصه وعنوانه المهني
- . اسم المعني بالأمر ولقبه وتاريخ ميلاده ورقم بطاقة التعريف الوطنية وتاريخ صدورها
- . تاريخ تحرير الشهادة الطبية ومكانها.
- . التصريح بأن الطبيب قد قام بالفحوصات الطبية اللازمة السابقة ذكرها والواردة في المادة 3 من هذا المرسوم التنفيذي رقم 06-154.
- . التصريح بإعلامه المعني بالفحص بنتائج الفحوصات الطبية وأخطار بعض الأمراض المعدية.

### المطلب الثاني

#### الضمانات القانونية لإنجاح الفحص الطبي قبل الزواج

إن من أهم الضمانات اللازمة لنجاح فكرة الفحص الطبي قبل الزواج احترام مبدأ السرية (الفرع الأول)، ثم يليه توعية المخطوبين بأخطار الأمراض الوراثية والمعدية بالنسبة لصحة الأسرة وصحة المجتمع (الفرع الثاني)، وكذلك توفير التجهيزات والوسائل المادية لتشجيع الشباب للجوء إلى الفحص الطبي مجاناً (الفرع الثالث)

#### الفرع الأول: مبدأ السرية

لإنجاح الفحص الطبي قبل الزواج يجب مراعاة أسس السرية حفاظاً على حقوق كافة الأطراف المعنية، حيث أول ما يتبادر إلى ذهن المقبلين على الزواج وذويهم، ما هي آلية الحفاظ على سرية المعلومات التي ترد في ملفات الفحص الطبي قبل الزواج، باعتبار أن هذه المعلومات معلومات شخصية تخص الشخص نفسه ولا يجوز لشخص آخر سواه الاطلاع عليها.

فمن أجل تشجيع الأشخاص المقبلين على الزواج، للقيام بالفحص الطبي، يجب على الحكومات تأكيد الحرص في كل إجراءات القيام بالفحص الطبي قبل الزواج بضرورة مراعاة السرية كما يأتي:

- إن الشهادة الطبية التي يقدمها الطبيب بمناسبة الفحص الطبي قبل الزواج، ليست شهادة طبية عادية، بل هي شهادة طبية وفق نموذج معين تعدّه الحكومة مسبقا ويسري على كافة الأشخاص المعنيين.
- تطبيقا للالتزام الطبي الذي يقع على الطبيب، وعلى أصحاب المهن الطبية المساعدة، مثل الممرضين والعاملين في مخابر التحاليل الطبية والأشعة وغيرهم...، يجب الاحتفاظ بالأسرار الطبية.
- بما أن الأسرار التي يطلع عليها الطبيب أثناء إجراء الفحص الطبي للمقبلين على الزواج كالأعراض المعدية أو الوراثية، قد تكون مما لا يتعلق بالمرض ولكن يكتشفها الطبيب أثناء حديثه مع المريض، كالأسرار العائلية، هذه الأسرار جميعها على الطبيب وكل من يساعده من أصحاب المهن الطبية المساعدة، أن يحافظوا عليها<sup>(28)</sup>.
- تطبيقا للالتزام بالسّر المهني، الذي يقع على الموثق وضابط الحالة المدنية، وغيرهم... يجب عدم إفشاء المعلومات التي تصل إلى علمهم بمناسبة وظيفتهم أو بسببها تتعلق بالحياة الخاصة للمخطوبين المقبلان على الزواج.
- يجب التأكيد في النموذج المتضمن الشهادة الطبية قبل الزواج، ضرورة المحافظة على المعلومات التي تصل إلى علم الطرف الآخر وعدم البوح بها وإفشائها للغير دون مبرر قانوني:
- ففي دولة قطر مثلا، أعدت لجنة الفحص الطبي قبل الزواج، نموذجا للمقبلين على الزواج، الخاضعين لإجراءات الفحص الطبي، حيث يوقع الزوجان على هذا النموذج المتضمن ضرورة المحافظة على المعلومات التي تصل إلى علمه عن الطرف الآخر، وعدم إفشائها للغير دون سبب قانوني. لأن هناك افتراض أن يبدأ الطرفان في إجراءات الفحص الطبي، وقبل اكتماله، أو حتى بعد اكتماله، لا تتم إجراءات الزواج، باعتبار أن هذه الإجراءات سابقة لإجراءات الزواج، ففي هذه الحالة يتعين على الطرفين المحافظة على المعلومات الطبية السّالبة التي حصل عليها من الطرف الآخر.
- يجب وضع نماذج الفحص الطبي للمقبلين على الزواج للطرفين، منفصلة، نموذج للخاطب ونموذج آخر للمخطوبة: فقد حرصت لجنة الفحص الطبي قبل الزواج القطرية على أن يتم وضع نماذج الفحص الطبي للمقبلين على الزواج للطرفين منفصلة، وذلك تأكيدا لمبدأ السّرية<sup>(29)</sup>.
- وبالاطلاع على نموذج شهادة طبية ما قبل الزواج، المعد تطبيقا لأحكام المادة 7 مكرر من القانون رقم 84-11 المؤرخ في 9 يونيو 1984 والمتضمن قانون الأسرة الجزائري، نجده كذلك نموذج منفصل، نموذج للخاطب ونموذج آخر للمخطوبة، غير أنه لم يتضمن أية إشارة إلى تنبيه المعنيين بالأمر والغير إلى عدم إفشاء الأسرار الطبية<sup>(30)</sup>.
- يجب عدم تضمين نموذج الشهادة الطبية ما قبل الزواج أية إشارة إلى نوع المرض الذي أصاب الشخص المعني، وكذلك نتائج الفحوصات، وحسنا ما فعله المشرع الجزائري، في هذا النموذج الوارد في المرسوم التنفيذي رقم 06-154 الذي بيّن فيه المشرع التزام الطبيب بإعلام المعني بنتائج الفحوصات الطبية، دون ذكر نوع المرض الذي أصيب به الزوج المريض.

وقد أكد المشرع التونسي في الفصل الأول من القانون عدد 46 لسنة 1964 المؤرخ في 3 نوفمبر 1964 والمتعلق بالشهادة الطبية السابقة للزواج، أن الشهادة الطبية "...تثبت أن المعني بالأمر قد وقع فحصه قصد الزواج دون أن تذكر بها إشارة أخرى...."، مما يفهم أن النموذج يؤكد فيه فقط قيام الطبيب بالفحص الطبي وإبداء ملاحظاته للمريض ومدى أهميتها، دون كتابتها على النموذج.

لقد حرصت الحكومات العربية على سرية المعلومات الواردة في الفحص الطبي قبل الزواج ويظهر ذلك فيما يلي:

– أقر مجلس الوزراء السعودي بجدة، يوم الاثنين 4 محرم 1423 (قرار رقم 5)) بشأن تطبيق الضوابط الصحية للزواج، تنظيماً لفحوص ما قبل الزواج، وشدد مجلس الوزراء على أهمية توخي السرية التامة لتوثيق المعلومات، حفظها وتداولها<sup>(31)</sup>.

– أوصى المجمع الفقهي الإسلامي لرابطة العالم الإسلامي في دورته 17 المنعقدة بمكة المكرمة، في الفترة من 13 إلى 2003/12/17 م الحكومات الإسلامية، بأهمية الفحوص الطبية قبل الزواج والتشجيع على إجرائها وجعلها سرية لا تفتش إلا لأصحابها المباشرين.

– أكد المجلس الأعلى للصحة القطري على أن السرية من الضمانات القانونية لنجاح الفحص الطبي قبل الزواج.

### الفرع الثاني: نشر الوعي الثقافي والصحي والقانوني

رغم أهمية الفحص الطبي قبل الزواج إلا أن الواقع العملي أثبت نقص الوعي الثقافي والقانوني والصحي لدى الأفراد، إذ غالباً ما يستهين هؤلاء الأفراد بالفحص الطبي، ويعتبرون هذه الشهادة الطبية مجرد ورقة إدارية مطلوبة فقط لاستكمال ملف عقد الزواج، وبالتالي يلجؤون إلى التحايل على القانون للحصول عليها من غير فحص، فيلجؤون إلى طبيب بالمحاملة والمحابة ليسلم لهم وثيقة طبية صورية من غير فحص طبي، وفي هذه الحالة يصعب تحقيق مقاصد الفحص الطبي قبل الزواج.

لذلك يتعين على الحكومات العربية تكثيف الجهود لتحسيس والتوعية بفوائد الفحص الطبي قبل الزواج، وبضرورة إجراء الفحوصات وعدم التحايل على القانون.

كما يجب تكثيف الجهود لتوعية الشباب بخطورة بعض الأمراض الوراثية والمعدية التي تمس صحة الأسرة وصحة المجتمع. واجتناب الزواج في حالة اكتشاف هذه الأمراض.

وتلعب وسائل الإعلام دوراً هاماً في هذه التوعية.

### الفرع الثالث: التكفل المادي بعملية الفحص الطبي قبل الزواج

- لا يجب أن يتوقف دور الحكومة في التوعية والتحسيس بأهمية الفحص الطبي قبل الزواج، بل يجب كذلك تشجيع الشباب على الإقدام إلى الفحص الطبي، وذلك بتسهيل عملية الفحص الطبي عن طريق:
- وضع ميزانية خاصة لتجهيز المخابر الطبية وتأهيلها.
  - توفير الأجهزة اللازمة والتدريب عليها.
  - خلق مراكز متخصصة للفحص الطبي قبل الزواج.
  - تأهيل الأطباء ومساعديه.
  - التكفل المجاني بالفحص الطبي قبل الزواج.

### الخاتمة:

إن الفحص الطبي قبل الزواج مطلب اجتماعي وشرعي وصحي وقانوني في الوقت نفسه، اقتضته سياسة مواجهة خطر انتشار الأمراض الوراثية والمعدية والخطيرة في المجتمع. فتحقيق سلامة الأسرة من الأمراض يؤدي حتما إلى سلامة المجتمع، باعتبار الأسرة هي الخلية الأساسية للمجتمع.

لقد كثرت الدعاوى المطروحة على القضاء والتي تتعلق بطلب الطلاق بسبب وجود عيب أو مرض في الشريك الآخر، أو طلب التطلق للعيب بناء على طلب الزوجة وفقا للفقرة الثانية من المادة 53 من قانون الأسرة، وتفاديا لهذه المشاكل الاجتماعية المتعلقة بالطلاق وآثاره السلبية على الزوجين والأبناء والمجتمع، ألزمت غالبية القوانين الفحص الطبي قبل الزواج باعتباره تدبيرا وقائيا وعلاجيا يكشف مبكرا عن العيوب التي تحول دون تحقيق الهدف من الزواج.

إذا كان الفحص الطبي قبل الزواج هدفه مكافحة الأمراض الوراثية والمعدية، فإن هناك أمراضا أخرى تؤثر على صحة النسل بعد الزواج، مثل تعاطي المخدرات أو شرب الخمر أو التدخين، لذلك يجب توعية الزوجين للأضرار التي تنجم عن هذه العادات السيئة على صحتهم، ويجب كشف هذه العادات السيئة للشريك الآخر تفاديا للتدليس والغش نتيجة الكتمان، حيث لو علم بها الزوج الآخر لما أقدم على الزواج.

إن زواج الأقارب قد يكون سببا لانتشار الأمراض الوراثية، غير أنه لم يرد دليلا شرعيا صحيحا يمنع زواج الأقارب، أو يرغب من زواج الأبعد، فالأصل به الإباحة، لكن الطب الحديث أثبت أن زواج الأقارب لا يرغب به في حالتين:

- إذا وجد في العائلة مرض وراثي أو عقلي أو جسدي
  - دوام الزواج بالأقارب بصورة مغلقة من جيل إلى جيل آخر.
- ولكشف ذلك لا بد من الفحص الطبي قبل الزواج.

رغم أهمية الفحص الطبي قبل الزواج إلا أن الواقع العملي أثبت نقص الوعي الثقافي والقانوني والصحي لدى الأفراد، إذ غالباً ما يستهين الأشخاص بالفحص الطبي، ويعتبرون هذه الشهادة الطبية مجرد ورقة إدارية مطلوبة فقط لاستكمال ملف عقد الزواج، وبالتالي يلجؤون إلى التحايل على القانون للحصول عليها من غير فحص، وفي هذه الحالة يصعب تحقيق مقاصد الفحص الطبي قبل الزواج، لذلك يتعين على الحكومات العربية تكثيف الجهود للتحميس والتوعية بفوائد الفحص الطبي قبل الزواج.

### التوصيات:

لتفادي التحايل على القانون، ولتشجيع الشباب للجوء إلى الفحص الطبي قبل الزواج، يجب على الحكومات العربية اتخاذ الإجراءات التالية لضمان نجاح الفحص الطبي:

- 1- وضع قائمة للمراكز الصحية المتخصصة للفحص الطبي قبل الزواج، ومستشفيات متخصصة في كل ربوع الوطن، وكذلك وضع مختبرات معتمدة تابعة لوزارة الصحة، (مثلما فعلت المملكة العربية السعودية والأردن).
- 2- وضع سجل وطني خاص لكل مرض خطير معد ووراثي، يفيد هذا السجل في إحصاء هذه الأمراض ومعرفة نسب وجودها ومناطق انتشارها وأسبابها، وكيفية مكافحتها، وبناء على ذلك يتم معرفة مدى ضرورة الفحص منها.
- 3- وضع ميزانية هامة لتجهيز المختبرات والعيادات والمستشفيات وتدريب العمال، وتحمل الدولة تكاليف الفحص الطبي قبل الزواج، حتى يستفيد الشباب من الفحص الطبي مجاناً، أو بتكلفة رمزية لا تثقل كاهل المواطن.
- 4- التنصيص على معاقبة من يخالف أحكام الفحص الطبي قبل الزواج، (مثلما فعل القانون التونسي الذي نص على ذلك في الفصل السابع من القانون المتعلق بالشهادة الطبية السابقة للزواج. والقانون الأردني الذي نص عليه في المادة السادسة من نظام الفحص الطبي قبل الزواج رقم 57 لسنة 2004. لذلك يجب التنصيص على ذلك في القانون الجزائري).
- 5- الالتزام بالسرية المهنية والطبي: حيث تلزم الجهة المختصة بإجراء الفحص الطبي أو إصدار تقارير أو تحاليل طبية، أو الجهة التي اطلعت عليه بحكم عملها، بالسرية التامة، وإلا سلطت عليها عقوبات.

### الهوامش:

- (1) نقلاً عن: وزارة الصحة السعودية، "الفحص الطبي قبل الزواج"، البوابة الإلكترونية لوزارة الصحة في المملكة العربية السعودية، منشور على الموقع الإلكتروني التالي: <http://www.moh.gov.sa/HealthAwareness/Beforemarriage/Pages/default.aspx>
- (2) صفوان محمد رضا علي عضيبات، "الفحص الطبي قبل الزواج، دراسة شرعية قانونية تطبيقية"، رسالة مقدمة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في تخصص الفقه وأصوله، جامعة اليرموك، أربد، الأردن، 2004، ص 28.
- (3) مرض الثلاسيميا مرضاً وراثياً يؤثر على كريات الدم الحمراء نتيجة خلل في الجينات، بسبب فقر الدم، حيث تكون مادة الهيموغلوبين في هذه الكريات غير قادرة على القيام بوظائفها. أنظر في ذلك: وكالة الأنباء الجزائرية، "2 بالمائة من سكان الدول المغاربية تعاني من مرض الثلاسيميا"، منشور على الموقع الإلكتروني التالي في 4 أبريل 2015، <http://www.aps.dz/ar/sante-science-tech/14451-2->

- (4) أخبار دار الشيوخ، "عدد المصابين بفيروس الايدز في الجزائر عام 2014 ... إحصائيات 2013 الجلفة في الصدارة وتسجل 1541 حالة" منشور على الموقع الالكتروني التالي في 30 نوفمبر 2014 <http://darchiukh.info/>
- (5) بلقاسم حوام، "25 ألف "منغولي" في الجزائر (6000 حالة جديدة كل سنة و أوروبا تحصى 400 ألف مصاب" بوابة الشروق، منشور على الموقع الالكتروني التالي في 19 أكتوبر 2015: <http://www.echoroukonline.com/ara/?news=1621>
- (6) أنظر ترتيب الدول العربية بحسب نسبة المصابين بالسكري في موقع arabiaweather بتاريخ 15-02-2015 منشور على الموقع الالكتروني التالي: <http://ag.arabiaweather.com/content/>
- (7) منتدى اللغة الجزائرية، "ربع الرجال بالجزائر يفضلون الزواج بالأقارب" منشور على الموقع الالكتروني التالي في 17/10/2011 [/http://www.4algeria.com/vb/4algeria313192](http://www.4algeria.com/vb/4algeria313192)
- (8) صفوان محمد رضا علي عضيبات، المرجع السابق، ص 28.
- (9) اقروفة زبيدة، "الفحص الطبي قبل الزواج عناية بالصحة واستقرار للأسرة"، مداخلة مقدمة في اليوم الدراسي الدولي حول "الفحص الطبي قبل الزواج"، جامعة عبد الرحمان ميرة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، يوم 16 أبريل 2015.
- (10) حيث نصت المادة 3 من المرسوم التنفيذي رقم 06-154 المؤرخ في 11 مايو 2006، يحدد شروط وكيفية تطبيق أحكام المادة 7 مكرر من القانون رقم 84-11 المؤرخ في 9 يونيو 1984 والمتضمن قانون الأسرة، جريدة رسمية عدد 31 صادر بتاريخ 14 مايو 2006 على التزام الطبيب بعدم تسليم الشهادة الطبية إلا بعد فحص المعني بالأمر فحصا عياديا شاملا، والاطلاع على نتائج تحليل فصيلة الدم (ABO + rhésus)
- (11) اقروفة زبيدة، المرجع السابق.
- (12) صالح حسين أبو زيد، الأمراض الحديثة وأثرها على استمرار الحياة الزوجية في الفقه الإسلامي (السرطان . الايدز . التهاب الكبد الوبائي)، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الأردن، 2012، ص 79
- (13) صفوان محمد رضا علي عضيبات، المرجع السابق، ص 28.
- (14) المرجع نفسه
- (15) نقلا عن: وزارة الصحة السعودية، "الفحص الطبي قبل الزواج"، البوابة الالكترونية لوزارة الصحة في المملكة العربية السعودية، المرجع السابق.
- (16) بلحاج العربي، الوجيز في شرح قانون الأسرة الجزائري، أحكام الزواج (وفق آخر التعديلات ومدعم بأحدث اجتهادات المحكمة العليا)، الجزء الأول، الطبعة السادسة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2012، ص 126.
- (17) صالح حسين أبو زيد، مرجع سابق، ص 81. قديدر اسماعيل، "المسؤولية الجزائية للأطباء عن إفشاء الأسرار الطبية"، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في القانون الطبي، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2011، ص 181.
- (18) المادة 54 من القانون رقم 85-05 المؤرخ في 16 فيفري 1985 يتعلق بحماية الصحة وترقيتها، جريدة رسمية عدد 08 صادر بتاريخ 17 فيفري 1985 (معدل ومتمم) تنص على ما يلي: "يجب على أي طبيب أن يعلم فوراً المصالح المعنية بأي مرض معد شخصه والإس سلط عليه عقوبات إدارية وجزائية"
- (19) الملاك الوردي، "الأهداف المرجوة من تطبيق الفحص الطبي قبل الزواج"، طبيب دوت كوم، منشور على الموقع الالكتروني التالي بتاريخ <http://www.tbcb.net/ask/showthread.php?t=18459:2006/10/1>
- (20) تنص مدونة أخلاقيات الطب على احترام مهنة الطب وحماية الحياة الخاصة من قبل الممارسين في مجال الصحة، وقد صدر بموجب المرسوم التنفيذي رقم 276/92 المؤرخ في 6 جوان 1992 (جريدة رسمية عدد 52 صادر بتاريخ 8 ماي 1992) حيث تنص المواد من 36 إلى 41 منه على السر المهني. تنص المادة 36 منه على ما يلي: "يشترط في كل طبيب أو جراح أسنان أن يحتفظ بالسر المهني المفروض لصالح المريض..."
- وتنص المادة 37 منه على ما يلي: "يشتمل السر المهني كل ما يراه الطبيب أو جراح الأسنان ويسمعه ويفهمه أو كل ما يؤتمن عليه خلال أدائه لمهمته"
- وتنص المادة 38 من المدونة على ما يلي: "يحرص الطبيب أو جراح الأسنان على جعل الأعوان الطبيين يحترمون متطلبات السر المهني".

(21) ينص قانون حماية الصحة وترقيتها الصادر بموجب القانون رقم 05/85 المؤرخ في 16 فيفري 1985 المعدل والمتمم (جريدة رسمية عدد 8 صادر بتاريخ 17 فيفري 1985) على عدة أحكام تكرس حماية الحق في حرمة الحياة الخاصة من خلال الحفاظ على السر الطبي والمهني. . فتتص المادة 1/206 من قانون حماية الصحة وترقيتها المعدل والمتمم بموجب القانون رقم 17/90 المؤرخ في 31 جويليه 1990 (جريدة رسمية عدد 35 صادر بتاريخ 15 أوت 1990) على ما يلي: "يضمن احترام شرف المريض وحماية شخصيته بكتمان السر المهني الذي يلزم به كافة الأطباء....."

. تنص المادة 2/206 من نفس القانون على ما يلي: " ما عدا الترخيص القانوني، يكون الالتزام بكتمان السر المهني عاما ومطلقا في حالة انعدام رخصة المريض، الذي يكون بدوره حرا في كشف كل ما يتعلق بصحته... كما ينطبق السر المهني على حماية الملفات الطبية..."

. تنص المادة 226 من قانون حماية الصحة وترقيتها على ما يلي: يجب على المساعدين الطبيين أن يلتزموا بالسر المهني....."

(22) يتضمن قانون العقوبات الصادر بموجب الأمر رقم 156/66 المؤرخ في 08 جوان 1966 المعدل والمتمم، حماية الحياة الخاصة للأفراد، وذلك بتجريم الأفعال الموصوفة بانتهاك هذه الحياة الخاصة أو العائلية عن طريق إفشاء الأسرار.

. وتنص المادة 1/301 من هذا القانون المعدلة بموجب القانون رقم 04/82 المؤرخ في 13 فيفري 1982 على ما يلي: "يعاقب بالحبس من شهر إلى ستة أشهر وبغرامة من 500 إلى 5000 دينار جزائري الأطباء والجراحون والصيدالة والقبالات وجميع الأشخاص المؤتمنين بحكم الواقع أو المهنة أو الوظيفة الدائمة أو المؤقتة على أسرار أدلى بها إليهم وأفشوها في غير الحالات التي يوجب عليهم فيها القانون إفشائها ويصرح لهم بذلك..."

. في سنة 2006 وبموجب القانون رقم 23/06 المؤرخ في 20 ديسمبر 2006 المعدل والمتمم لقانون العقوبات تم رفع الغرامة في مادة الجنح طبقا لأحكام المادة 467 مكرر لتصبح الغرامة في المادة 301 حداها الأدنى 20000 وحدها الأقصى 100000

(23) شيماء الملبجي، "تحقيق حول الفحص الطبي قبل الزواج"، مجلة أمن الأسرة، 2013 الموقع الالكتروني: [www.nauss.edu.sa/Ar/.../em\\_amn\\_376\\_10.pdf](http://www.nauss.edu.sa/Ar/.../em_amn_376_10.pdf)

راجع كذلك: صالح حسين أبو زيد، مرجع سابق، ص 82، عارف على عارف القره داغي، مسائل شرعية في الجنينات البشرية، سلسلة بحوث فقهية في قضايا معاصرة، عدد 3، الجامعة الإسلامية العالمية ماليزيا، 2011 ص 104. الموقع الالكتروني: [irp.iium.edu.my/5691/1/الجنينات\\_البشرية](http://irp.iium.edu.my/5691/1/الجنينات_البشرية)

(24) صفوان محمد رضا علي عضيبات، المرجع السابق، ص 61.

(25) أمر رقم 05-02 مؤرخ في 27 فيفري 2005 يعدل ويتمم الأمر رقم 84-11 المؤرخ في 9 يونيو 1984 والمتضمن قانون الأسرة، جريدة رسمية عدد 15 صادر بتاريخ 27 فيفري 2005.

(26) تنص المادة 48 من الأمر رقم 03/06 المؤرخ في 15 جويليه 2006 المتضمن القانون الأساسي العام للوظيفة العمومية على ما يلي: "يجب على الموظف الالتزام بالسر المهني ويمنع عليه أن يكشف محتوى أية وثيقة بحوزته أو أي حدث أو خبر علم به أو اطلع عليه بمناسبة ممارسته مهامه ما عدا ما تقتضيه ضرورة المصلحة ولا يتحرر الموظف من واجب السر المهني إلا بترخيص مكتوب من السلطة السلمية المؤهلة"

(27) الفصل الثالث من القانون عدد 46 المؤرخ في 3 نوفمبر 1964 المتعلق بالشهادة الطبية السابقة للزواج، حيث تنص على ما يلي: "... يجب على الطبيب أن يطلع المعني بالأمر على ملاحظاته، ويبين له مدى أهميتها ويمكنه أن يرفض تسليم الشهادة إن تبين له أن هذا الزواج غير مرغوب فيه، وأن يؤجل تسليم هذه الشهادة على أن يزول خطر العدوى من المريض أو تصير حالته الصحية غير مضرّة لذريته"

ونظرا لخطورة الأمراض المعدية، فإن المشرع التونسي نص على المعاقبة بالسجن، الشخص الذي يعلم أنه مصاب بمرض معد ويسعى بسلوكه إلى نقله إلى أشخاص آخرين، وأكد على ذلك في هامش نموذج الشهادة الطبية السابقة للزواج.

أنظر : نموذج الشهادة الطبية السابقة للزواج التونسي منشور بالرائد الرسمي للجمهورية التونسية عدد 90 الصادر في 27 سبتمبر 1985 ص 1737 . القانون عدد 71 لسنة 1992 المؤرخ في 22 جويليه 1992



(28) المجلس الأعلى للصحة، "السرية والضمانات القانونية" دولة قطر، منشور على الموقع الإلكتروني: [ar/.../confidentiality-ar...health/www.sch.gov.qa](http://ar/.../confidentiality-ar...health/www.sch.gov.qa)

(29) المرجع نفسه

(30) أنظر نموذج شهادة طبية ما قبل الزواج المذكور في المرسوم التنفيذي رقم 06-154 المؤرخ في 11 ماي 2006 يحدد شروط وكيفيات تطبيق أحكام المادة 7 مكرر من قانون الأسرة الجزائري رقم 84-11 المؤرخ في 9 يونيو 1984 السابق الذكر.

(31) راجع قرار مجلس الوزراء السعودي رقم 3 بتاريخ 1424/11/7، المتعلق بالفحص الإلزامي قبل الزواج بدءاً من 1425/1/1، والذي نص على ما يلي: "وافق مجلس الوزراء على ما عرضه وزير العدل بشأن الفحص الطبي الذي يجرى قبل الزواج تطبيقاً لقرار مجلس الوزراء رقم 5 بتاريخ 1423/1/4، وذلك بتطبيق الضوابط الصحية للزواج على جميع السعوديين وإلزام طربي العقد بإحضار شهادة الفحص الطبي قبل إجراء عقد النكاح ويكون تطبيق ذلك ابتداءً من شهر محرم عام 1425، مع عدم إلزام أي من طربي العقد بنتائج الفحص الطبي متى شاء ذلك".

لدكتور : محسن علي فارس الحازمي، "الأمراض الوراثية"، أستاذ الكيمياء الحيوية الطبية والوراثة البشرية، مدير المركز التعاوني لمنظمة الصحة العالمية للأمراض الوراثية، منشور على الموقع الإلكتروني [www.manqol.com/topic/print.aspx?t=98111](http://www.manqol.com/topic/print.aspx?t=98111)

راجع كذلك: منتدى الساحل الشرقي، "قرار من مجلس الوزراء...الفحص الطبي قبل الزواج" الموقع الإلكتروني: <http://saihat.net/vb/showthread.php?t=4238>